مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثالث عشر – العدد الرابع . شوال – ذو الحجة ١٤٣٢هـ / سبتمبر – نوفمبر ٢٠١١م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- عطف التغاير في القرآن الكريم قراءة جديدة في تراث تليد
- الأساس الدلالي في النقد الأدبي
- السبك في معلقة زهير بن أبي سُلْمَى دراسة في ضوء علم اللغة النصي
- المنهجُ التقليديُّ في تبيُّن إيقاع الشعر البَيْتي (قراءة تحليلية نقدية في إجراءاته ومعطياته)

أولاً: البحوث والدراسات

عطف التغاير في القرآن الكريم
قراءة جديدة في تراث تليد

المتولي محمود المتولي عوض حجاز

أستاذ النحو والصرف المشارك

بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها

جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

الناظر في النصوص اللغوية يجب أن يعتقد أن النحو القرآني يمثل استعمالاً مخصوصاً للسان العربي لا يرقى إلى مجاراته الفصحاء، فالقرآن الكريم يتسع للنحو فيشمله، ولا يتسع له النحو، وجدير به أن يجاوز النطاق الضيق لنحو الناس بقواعده وأقيسته؛ لأنّ نحو الناس لا يتسع جملة وتفصيلاً لوصف أوجه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، فالنحو القرآني قائم على إدراك المعاني الكلية للنص، وتفعيل دور المتكلم والمخاطب، والسياق بأنواعه، على حين نجد أنَّ نحو القواعد في أغلب أحواله نحو جمل وعبارات مُحَنَّطة مقطوعة من سياقها، وهذا النص القرآني أثبت النصوص في العربية على الإطلاق، ومع هذا نرى النحاة يحيدون عنها إلى إعمال القياس وتأويل السماع، مخالفين الأصول التي ارتضوها مِن إفراد السماع بالاعتبار، وإقامة التقعيد على ما يخضع للقياس إذا تعارضا. عقد لذلك ابن جني باباً في تعارض السماع والقياس، قائلاً: «إذا تعارضا نطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره»(١)، وهذا الموضع «كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين»(٢) قديماً وحديثاً.

فالمعنى الصحيح للتراكيب لا يُفْهَم إلا في إطار التركيب وسياق الحال وغرض المتكلم وقصده مِن الكلام، حيث عدّ سيبويه اللغة وسيلة تواصل وتخاطب، وسلوك اجتماعي، فاعتمد على معايير وأسس استعمالية لتقويم الصحة اللغوية، مثل الحسن والقبح... إلخ، ولم يغِب عن بصيرته اللغوية معرفة دور المتكلم والسامع، والسياق اللغوي وغير اللغوي في فهم النصوص. في هذا الإطار انطلقتُ من الجهود التراثية في دراسة العلاقات بين الجمل، ولم يقتصر بحثي على جهود النحاة، بل اشتمل على جهود علماء البلاغة لا سيما في مبحث الفصل والوصل،

(١) الخصائص: ١/ ١١٧.

(٢) انظر: السابق: ١/ ١٠٠ حيث عقد ابن جني باباً سماه: «باب في تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع».

وكذا المفسرين الذين اهتموا بالكشف عن العلاقة بين الجمل على مستوى النص، وعلاقتها بالفواصل القرآنية... إلخ.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن صحة عطف التغاير في القرآن الكريم في مجالي الصيغ والتراكيب، خلافاً لزعم جمهور النحاة الذين تأولوا الشواهد القرآنية التي فاضت بها آياته من فاتحته إلى ختامه، وما أنكر النحاة وقوع عطف التغاير في القرآن الكريم وغيره إلا تمسكاً بقواعدهم وإجلالاً لنظامهم اللغوي الذي صاغوه، والذي لا يمثل إلا نحو الناس غالباً، ولا يعبر عن خصائص الاستعمال المخصوص بلغة القرآن التي لا يرقى إليها أسلوب البشر، وطلباً لطرد الأبواب النحوية على وتيرة واحدة، ولم يفردوا السماع بالاعتبار، وأقاموا التقعيد على ما يخضع للقياس غالباً إذا تعارضا، وهل هناك كلام مسموع أصح وأفصح من كلام الله تعالى!! ولا عجب، فقد جاءت قواعدهم مُعَبِّرة عن طبيعة اللغة المألوفة في كلام العرب التي تعتمد على الأمثلة والشواهد المبتورة من سياقاتها غالباً، وكذا الأمثلة المصنوعة في إطار نحو الجملة لا نحو النص، ولذا غاب عن أكثرهم في مواضع متعددة الالتفات إلى نحو النص، ولا تجد في كتبهم إلا إشارات عابرة هنا وهناك؛ لأنهم عدُّوا المفرد أصلاً وحملوا عليه الجمل ذات المحل الإعرابي.

لا شك أنَّ أكثر لطائف القرآن وأسراره وعجائبه مودعة في نظمه وتراكيبه، وما تتم به من ترتيبات وروابط إضافة إلى كونه كتاب هداية ونور أصالة. ولذا أردتُ دراسة موضوع «عطف التغاير في القرآن الكريم» رغبة في الكشف عن بعض أسرار لغة القرآن الكريم وعجائبها، ودعوة النحاة لإعادة صياغة قواعدهم كي تصف الموروث اللغوي في كتاب الله وصفاً صحيحاً، والأولى من هذا إعادة النظر في نحو الدرس والتقعيد في ضوء عطاءات النظم القرآني المتجدد في كل زمان، ويجب ألا نجعل القاعدة حكماً على هذا الواقع الثابت الصحيح الفصيح، فنحكم على

أساليبه بالصحة والشذوذ والبليغ وغير البليغ... إلخ مما لا يجوز في وصف كلام الله تعالى، بل ينبغي أن يكون نحو الفصاحة والسماع المتمثل في النص القرآني وغيره حاكماً على نحو التقعيد، ولا عكس، ومع هذا فإننا لا نعدم أعلاماً في العربية قد أدركوا خصوصية الأسلوب القرآني، حيث جعلوا تراكيبه مُقَدَّمة على قواعد النحاة، ففتح الله عليهم بإدراك أسرار البيان اللغوي في القرآن الكريم، ولا سيما الإمامان: سيبويه (ت١٨٠هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وأزعم أن بحثي هذا مصباح كاشف عن هذا الكنز المدفون في كلام العلماء في مسألة عطف التغاير بأسلوب علمي، وقراءة جديدة فاحصة لتراثنا التليد، وبفضل الله تعالى استوى هذا البحث على مقدمة يليها ثلاثة مباحث، وبعدها خاتمة، ثم قائمة للمصادر والمراجع(*).

(*) جزى الله أستاذي الأستاذ الدكتور/ سعد مصلوح خير الجزاء لإرشاده لي إلى فكرة هذا البحث.

المبحث الأول: العطف في الدرس اللغوي العربي

العطف(١) عند النحاة أحد أقسام التوابع الخمسة(٢)، حيث انصبّ اهتمام النحاة بعد سيبويه في معالجتهم لظاهرة العطف في العربية على حصر أدوات العطف، وأسهبوا في حصر المعاني التي ترد عليها هذه الأدوات، لا سيما عند حديثهم عن الواو أصل حروف العطف(٣)، وقد أولوا العطف عناية كبيرة حيث تحدثوا عن الأثر الإعرابي فيه وخصائصه، وكان جُلُّ اهتمامهم في إطار عطف المفردات، وفي تراثنا النحوي إشارات دالة وعبارات تتراوح بين شيء من البسط وكثير من الإيجاز ألمحوا فيها إلى أنواع العطف، وعطف الجمل والأساليب، أما البلاغيون العرب فقد عالجوا ظاهرة العطف في سياق الفصل والوصل، وركزوا على عطف الجمل والأساليب دون عطف المفردات، واختصوا (الواو) بالدرس والتحليل

(١) العطف: مصطلح بصري استخدمه سيبويه، وشاع عند البصريين، واستعمله الكوفيون أيضاً مع ورود مصطلحات أخرى، نحو: النسق، والشركة، والاشتراك، والضمّ، والردّ... إلخ. انظر: الكتاب ٢٧٨/١، ٢٩٨، ٣٠١، ٢٢٨/٢، ٢٨/٣، ٨٨، ٥٠١، ٥٠٢، المقتضب: ١٠/١ ـ ١٢، ٣٨٧/٤ ـ ٣٨٨، معاني القرآن للفراء ٤٤/١، ٥٩، ٧٢، ٦٨/٢، ٧٠، ٧١، ١٩٢/٣، ٢١٦، ٢٢٦، مجالس ثعلب: ٦٠، ١٤٦، ٣٢٤، ٣٨٦... إلخ.

(٢) لعل ابن السراج أول مَن جمع التوابع في باب واحد، ونظَّم مباحثه في أصوله، واستقر الحال بعده على هذا التقسيم مع إضافات وشواهد ومسائل فرعية أخرى، انظر: الأصول في النحو لابن السراج ١٩/٢، ٥٥ ـ ٦٠، ولذا قال فيه أبو البركات الأنباري: «جمَع فيه ابن السراج أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب» نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: ٢٤٩ ـ ٢٥٠، وانظر نحوه في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ١٠٩/١. وذهب أحد الباحثين إلى أن ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) قد سبق ابن السراج إلى ذلك في الموفقي ٠ انظر: مجلة المورد مج ٤، ع ٢ ص١١١.

(٣) انظر: كتب حروف المعاني نحو: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٧٠٢هـ): ٤٧٣ ـ ٥٠٣، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت٧٤٩هـ): ١٥٣ ـ ١٧٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ): ٣٤٩/٤ ـ ٤٢٠. أما كتب النحاة المرتبة على الأبواب النحوية فقد عالجت قضايا أخرى نحو: العطف على الضمير، وحكم تقدير المعطوف، والفصل بين المتعاطفين، والحذف في هذا الباب ... إلخ.

دون سائر حروف العطف، لمعان أُخَر في بقية حروف حروف العطف تتجاوز معنى مطلق الاشتراك في الحكم والإعراب على ما هو في الواو، وكانت ملاحظاتهم قبل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) تتسم بالعفوية، وبيان مستوى الجمال البلاغي للتراكيب لا بمستوى الصحة اللغوية كما هو الحال عند النحاة.

فلسفة العطف عند النحاة تقوم على عطف الشيء على ما هو من جنسه فقط، ولهذا فإنّ: «حروف العطف في الأصل تعطف الأسماء على الأسماء، والأفعال على الأفعال، وبالجملة الشيء على ما هو من جنسه.... ولهذا أصَّلوا في باب العطف أن تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان...»(١) فالمناسبة في الصيغة شرط أساس للعطف عند النحاة، ولذا نجد أن جمهور البلاغيين قد منع وقوع عطف التغاير بين الاسم والفعل، والفعل ونظيره غير المتحدين في الزمن إلا بتأويل لأحدهما حتى يتناسب مع الآخر في الصيغة، وكذا منعوا عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس، وكذا عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، وقيَّد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأجازوا ذلك في الجمل التي لها محل، أما أكثر النحاة فقد منعوا وقوع عطف التغاير في العربية أيضاً، وكذا تأولوا ما خالف أصولهم وقواعدهم النحوية، إلا أن سيبويه قد أجاز وقوع عطف التغاير في اللفظ مطلقاً دون شرط؛ لأنّ المعنى هو الأصل عنده، وما اللفظ إلا دليل عليه، وذلك نحو قوله: «ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ»(٢)، وقوله في قطع النعت: «مَن عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين»(٣)؛ واختاره الصفار تلميذ ابن عصفور (ت٦٣٠هـ) وانتصر

(١) المرتجل لابن الخشاب: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) الكتاب: ٦٠/١.

(٣) الكتاب: ٦٠/٢.

لمذهب سيبويه في هذه المسألة(١)، ووافقه جماعة منهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في الخلاصة الكافية على خلاف ما نُقِل عنه في شرح التسهيل(٢)، وهو الصحيح عند الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في شرحه للخلاصة الكافية(٣) حيث قال مُعلِّقاً على مذهب ابن مالك: «ويريد أن الفعل يصح أن يُعطف على الفعل، كما يصح أن يُعطف الاسم على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك، وإطلاقه عطف الفعل على الفعل يقتضي أنه لا يقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يُعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه. وهذا صحيح»(٤)، وبه قال الرضي في شرحه الكافية(٥).

يبدو للناظر في تراثنا النحوي في باب العطف أن أصل المشكلة في النظرية اللغوية العربية عامة هو: سعي النحاة لطرد كل باب على وتيرة واحدة، وإقامتهم لقواعدهم على أساس الأصل والفرع، ففي باب عطف النسق يلحظ الناظر أنَّ: «العطف على اللفظ هو الأصل»(٦)، والأصل في العطف عندهم أن يكون بين المفردات، ويُحمل عليه عطف الجمل إذا كانت في تأويل مفرد، وكذا: «يجوز

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٠٥/٥.

(٢) ذكر ابن هشام أنّ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون، وابن مالك في شرح «باب المفعول معه» من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين» مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٠٥/٥. وانظر أصل كلام ابن مالك في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٧٧.

(٣) يُعدُّ «شرح الكافية الشافية» لابن مالك من أواخر مؤلفاته، وقد سبقه «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» وتلاه بـ«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، ولا شك أن «الخلاصة الكافية» قد تلت «الكافية الشافية» وسبقت شرحه للكافية، فابن مالك له في هذه المسألة رأيان: أحدهما: الجواز بلا شرط في: «الخلاصة الكافية» والمنع في: «شرح التسهيل». انظر: مقدمة المحقق لشرح الكافية الشافية ٤٣/١، ٤٦، ٥٠.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٨٢/٥.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٦.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٦٤/٥.

عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل، .... لكنّ عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأوْلى كونها تابعة له في الإعراب »(١).

ومن تلك الشروط أيضاً: « أنه قد يعطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل » (٢)، بل لقد ذهب السكاكي وغيره إلى اعتبار الخبر أصلاً، والإنشاء فرعاً منه، وفي هذا الإطار نجد في حاشية الأمير تعليلاً لجواز التغاير بين الجمل إنشاءً وخبراً بقوله: « لأنّ الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكأنّ الإنشائية والخبرية غير معتبرين »(٣).

لا يخفى أنّ غاية الدرس اللغوي العربي إثبات الإعجاز القرآني أصالة، إلا أن الجهود اللغوية سريعاً ما استقرت بها الحال في مراعاة سلامة النطق والصحة اللغوية للتراكيب والأساليب، وألفينا النحاة يهتمون بالشكل واللفظ وضبط نهايات الكلمات حتى جعلوا حركات الإعراب أساساً لعلم النحو في إطار منظومة العامل النحوي، وفي مقابل هذا الاهتمام المتزايد بالشكل واللفظ انحسر وقلَّ الاهتمام بالمعنى والوظيفة والأسلوب لدى النحاة بعد سيبويه، إلا أنّ الاهتمام بالمعنى تنامى لدى البلاغيين في علم المعاني؛ ولذا جاء بحثهم لظاهرة العطف بحثاً معنوياً هادفاً وأقرب إلى طبيعة اللغة من بحث النحويين، وظهر أثر ذلك التحول جلياً لدى النحاة في درسهم للعطف في باب التوابع، وحديثهم عن حصر حروف العطف، وإسهابهم في ذكر دلالاتها، وأحكام المعطوف مع المعطوف عليه، وتُنُوسِي الأصل الأصيل في هذه الظاهرة وهو المعنى؛ إما لكونه مستقراً وثابتاً في الأذهان، أو دعماً للهدف الأسمى الذي رسمه النحاة للبحث اللغوي وهو: سلامة النطق والصحة

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الثاني: ١٠٤٧.

(٢) انظر: السابق: ١٠٤٦.

(٣) حاشية الأمير على المغني: ٢/ ٩٩.

اللغوية، وهذا لا يعني أنّ النحاة قد أهملوا المعنى في درسهم النحوي، إلا أن الغاية اللفظية التي ندبوا أنفسهم للذود عنها وإبرازها، وإدراك العرب في القرون الأولى للمعاني وجّه جُلّ جهود النحاة نحو اللفظ، وجاء الخلَف فساروا على منوال أسلافهم، وخاضوا في مسألة اللفظ وأحكامه، وصُرف التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه إلى اللفظ دون المعنى، وأخذوا يؤولون ما خالف ذلك، ويمنعون عطف التغاير في العربية، وهو ثابت في القرآن الكريم وغيره من النصوص الفصيحة.

لا نعدم في تراثنا الحافل اتجاهاً يُولي المعنى اهتماماً كبيراً مقابل الاتجاه اللفظي الذي شاع في تراثنا قديماً وحديثاً، وأبرز مَن اعتنى بالمعنى في تحليله اللغوي لظاهرة عطف النسق في العربية الإمامان الجليلان: إمام النحاة سيبويه (ت١٨٠هـ)، وإمام العربية عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).

أما إمام النحو سيبويه فقد عرف بمخالطته للعرب أنهم يميلون إلى مطابقة الألفاظ وتناسبها وتشاكلها ما لم يفسد عليهم المعاني، فقد عقد سيبويه باباً في مسألة: «اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخِر من الأول الذي عمل فيه أنْ»(١) وفيه قوله: ـ«وتقول: أريد أَنْ تأتيني فَتَشْتِمُني، لم يُرِد الشتيمة، ولكنه قال: كُلّما أردتُ إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمِنْ ثَمّ انقطع من أنْ، قال رؤبة:

يُريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُه

أي فإذا هو يُعْجِمُه. وقال الله عز وجلَ: ﴿**لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ**﴾ [الحج: ٥]، أي ونحن نُقِرُّ في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديثَ للبيان ولم يذكره للإقرار. وقال عز وجلّ: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾ [البقرة: ٢٨٢] فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأنْ تُذكِّرَ إحداهما الأخرى ومِن أجل أن تذكِّرَ»(٢)، فإنما رَفَعَ

(١) الكتاب ٥٢/٣ـ٥٦.

(٢) الكتاب: ٥٢/٣ـ٥٣.

(فتشتمني) ولم يشرك الآخِر الأول؛ لأنه غير داخل فيه ومنقطع عنه، فهو لم يرد: أريد أن تأتيني وأريد أنْ تشتمني. ورفعَ المعطوف في بيت رؤبة؛ لأنه لا يكون إلا على الانقطاع بسبب أنّ هاتين الإرادتين ـ وهي إرادة الإبانة والغموض ـ مُحال أنْ تجتمعا، ولذا لا يجوز النصب على العطف لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد إعجامه وإغماضه، كما لم يصح حملُ (نقرّ) على (نبيِّن) في الآية الأولى، ذلك أنّ الله تبارك وتعالى ذكر لهم أمر البعث ليبين لهم، وليس ذكرُه لذلك ليقرَّ في الأرحام، وأما الآية الثانية فقد جاز حمل المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنه يصح دخول الآخر في معنى الأول(١)، وهكذا فإنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ قد ألمح إلى أنَّ العبرة في التناسب بين الجمل المعطوفة ليس الاتفاق والتجانس في اللفظ: اسمية واسمية، فعلية وفعلية، خبرية وخبرية، إنشائية وإنشائية، ولكنّ الاتفاق والتناسب في المعنى الاستعمالي التخاطبي الحاصل بتركيب الجمل في سياق العطف هو الفيصل في جواز العطف أو امتناعه، وليس المعنى الوضعي الحاصل من إدراك معاني المفردات المعجمية، فقَصْد المتكلم والمعنى الاستعمالي للجمل المعطوفة أصلان في جواز العطف وعدمه، وليست الصيغة اللفظية للجمل إلا دليلاً على هذا المعنى، وقد يُكْتفى بالمعنى ويصح العطف مع وجود تغاير لفظي بين الجمل المعطوفة.

يظهر جلياً من النص السابق وغيره من النصوص المبثوثة في الكتاب حرص سيبويه على إدراك المعنى وتجليته في تحليله للنصوص اللغوية في ظاهرة العطف، إذ العبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات، فقد نظر سيبويه في الوجه الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه بحثاً عن وجه الاشتراك الجامع بينهما عند العطف بالواو في نحو: «ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ» فلم يجد حكماً يمكن الجزم بأن الواو قد جمعت به بين الجملتين فيه، ولم تكن غايته العلامة الإعرابية فقط ولا الشكل،

(١) يُلحظ هنا أن (الواو) في «ونقر في الأرحام»، و(الفاء) في «يعجمه» للاستئناف لا للعطف.

إذ الجملتان اسميتان وبينهما تناسب في اللفظ عند أصحاب الشكل، ولكنّ سيبويه قد رَجَح عنده القول بالقطع والرفع على الابتداء على القول بالعطف؛ لأن المعطوف ليس من سبب المعطوف عليه، ولفساد المعنى إذا حُمل الكلام على العطف، حيث «تقول: ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه مُلْتبس به، إذا قلت أبوه تُجْريه عليه كما أجريت عليه الكريم؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبتَ، وكان كلاماً، وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكُن كلاماً، لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمروٌ. ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها...»(١).

ميَّزَ سيبويه في النص السابق بين نمطين من عطف الجملة الاسمية على مثلها، فقد عرض التركيبين، ثم حكم عليهما، أما التركيب الأول فقوله: ـ «ما زيد كريماً وعاقلاً أبوه» حيث صحَّ عنده العطف لكون التركيب العطفي التبس فيه المعطوف بالمعطوف عليه، وصار بينهما رابط وسبب يصح به العطف، أما التركيب الثاني فقوله: ـ «ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلاً عمرو» فلا يصح فيه العطف مع أن المعطوف والمعطوف عليه جملتان اسميتان، والتناسب في اللفظ متحقق بينهما، إلا أنه لم يلحظ سبباً يدعو للربط بينهما مما حمله على القول بقطع الجملة الثانية عن الأولى، واختيار الابتداء بها.

اختار سيبويه في تحليله للنصوص اللغوية في باب عطف النسق تغليب عملية إنشاء الكلام التي يقوم بها المتكلم على المخاطب(٢) الذي يقوم بتفكيك كلام

(١) الكتاب: ٦١/١.

(٢) «سبق سيبويه أصحاب نظرية تحليل الخطاب بعنايته بأثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية، تلك النظرية التي تُعدُّ مجالاً جديداً في البحث اللساني الاجتماعي النظري والتطبيقي، بل هو امتداد لجهود المدرسة الوظيفية، وتقوم هذه النظرية على أنّ بنية اللغة تابعة لوظيفتها التواصلية وهي الإفهام، ولذا يجب أن=

المتكلم وفهمه، وجَعْل قصد المتكلم مُعتبَراً وأصلاً في صحة الكلام، ولو جاء الكلام مخالفاً لقصد المتكلم لفسد المعنى فإذا «قلتَ: قد عَلِمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ، أردتَ أن تُخبرَ أنك قد علمت أيُّهما ثَمَّ، وأردتَ أن تسوّيَ عِلْم المخاطَب فيهما كما استوى علمُك في المسألة حين قلتَ: أزيدٌ ثَمّ أم عمروٌ»(١)، قَصْدُ المتكلم هو الفيصل في بناء التراكيب عند سيبويه، فبعض التراكيب يجوز فيها الوجهان: العطف والابتداء، فإذا وجّه المتكلم التركيب على معنى الاشتراك والجمع والعطف لَمَا امتنع، وإذا أراده على غير العطف والاشتراك لجاز، فأنت: «تقول: ما عبدُ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ ترفعه على أن لا تُشْرِكَ الاسم الآخِرَ في ما، ولكن تبتدئُه، كما تقول: ما كان عبدُ الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن.... وإنْ شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب، كما تقول في كان: ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً»(٢).

هكذا يبدو للناظر في كلام سيبويه أنّ اعتداده بالمعنى وجعله أصلاً، وإدراكه أن اللفظ دال عليه في باب عطف النسق وغيره من أبواب النحو أصل نفيس يجب الرجوع إليه واعتماده بدلاً من الدوران في فلك اللفظ والعلامة الإعرابية دون مراعاة للمعنى وقصد المتكلم، وبذا يصح في العربية جواز عطف التغاير بين الفعل والاسم، والفعل والفعل، والجملة الاسمية والجملة الفعلية والخبر والإنشاء وبالعكس في كلٍ دون تأويل وعنت في البحث عن وجه للتناسب في الشكل والصيغة دون الالتفات إلى المعنى الذي هو المقصد الأسمى للعربي في تواصله وكلامه.

= تتشكل التراكيب النحوية وفق مقتضيات الاتصال والإفهام». انظر: أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، ص ـ ١٣١، بحث لكاتب هذه السطور.

(١) الكتاب: ١/ ٢٣٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٠.

أما إمام العربية عبد القاهر الجرجاني فقد عقد فصلاً كاملاً عن الفصل والوصل(١)، وأشار إلى أنّ معرفة الفصل من الوصل هو البلاغة؛ وذلك لغموضه ودقة مسالكه، ثم بدأ عبد القاهر الجرجاني بإقرار حكم العطف في المفردات، وهو: إشراك الثاني في إعراب الأول، ثم ذكر أن الجمل في العربية ضربان: أحدهما: ـ أن يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب، ويكون حكمها حُكم المفرد، والحاجة إلى الواو العاطفة ظاهرة، والإشراك بها في الحكم موجوداً، أما الضرب الثاني من الجمل فهو: الجمل التي لا محل لها من الإعراب (العارية الموضع) بمصطلح الجرجاني، نحو: ـ «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، وهو مما يُشْكل؛ إذ لا سبيل إلى ادعاء أنّ الواو أشركت الجملة الثانية في إعرابٍ قد وَجَب للجملة الأولى، إذ الواو بخلاف حروف العطف الأخرى التي تضم إلى دلالتها على الاشتراك في الحكم دلالاتها على معانٍ أُخَر كالترتيب أو التخيير... إلخ.

أدرك عبد القاهر الجرجاني ما أدركه النحاة الأوائل وهو: أنّ البُنى التركيبية في عطف الجمل العارية الموضع خاصة لا تدل على أنّ الواو قد أشركت الجملة الثانية في إعراب قد وجب للجملة الأولى، إلا أنّ النحاة لم يبحثوا عن حكم جامع بينهما، ومنعوا مثل هذا العطف طرداً للباب على وتيرة واحدة لتمسكهم بظاهر اللفظ في ظاهرة العطف، على حين هدى الله عبد القاهر إلى البحث عن وجه جامع للاشتراك بين المعطوفيْن بالواو في نحو: ـ «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، فقال: «فإنّا لا نرى ههنا حُكماً نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمراً أخر نحصُل معه على معنى الجمع. وذلك أنّا لا نقول: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ» حتى يكون عمروٌ بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين،

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢٢٢ ـ ٢٤٨، فالعطف عند النحاة يقابل الوصل عند البلاغيين، أما القطع والابتداء والاستئناف عند النحاة فهو مقابل للفصل عند البلاغيين.

وبحيث إذا عرفَ السامع حال الأول عناهُ أن يعرف حال الثاني. يدلك على ذلك أنك إنْ جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يُذكر ويتّصل حديثه بحديثه، لم يستقم. فلو قلت: «خرجت اليوم من داري»، ثم قلت: «وأحسن الذي يقول بيت كذا»، قُلتَ ما يُضْحَكُ منه»(١). نلحظ أنّ الجرجاني في النص السابق قد عقد صلة بين العامل وأثره اللفظي في المعطوف، فلمّا غاب الأثر الإعرابي في لفظ المعطوف لطبيعة البُنى التركيبية للجمل العارية الموضع هداه تفكيره الثاقب إلى أنّ المعنى لا يغيب، وهو الجمع، لكنه ليس الجمع بين المعطوفيْن في الأثر الإعرابي بل في معنى المعطوفيْن وليس في لفظهما، فنحن «لا نقول: ـ «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ» حتى يكون عمروٌ بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني»(٢).

اختار الجرجاني لتحقيق التناسب بين المعطوفيْن في مجال الجمل العارية الموضع خاصة المعنى، وجعله أصلاً، أما الصيغة اللفظية فما هي إلا دليل على هذا التناسب في المعنى، فقد يجتمع التناسب بين المعطوفيْن لفظاً ومعنى وهو الأصل، نحو: ـ «مررت برجل خُلُقه حسن وخَلقه قبيح»، وقد يكون التناسب بين المعطوفيْن في المعنى دون اللفظ، وهو كافٍ في صحة التراكيب، نحو: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»، ولا يقع التناسب بين المعطوفيْن في اللفظ فقط؛ إذ اللفظ لا يعدو أن يكون رسماً للمعنى، نحو قولنا: ـ «خرجت من المسجد، وأحسنَ مَنْ تكلم»، وقد خصّ الجرجاني هذا التناسب في المعنى بما في نفس السامع دون المتكلم، فهذا التناظر والتشارك والتناسب عملية ذهنية لغوية ليس لها صلة بعالم الأشياء

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) السابق: ٢٢٤.

الحقيقي الخارج عن اللغة، وبهذا يكون الجرجاني قد اعتنى عناية كبيرة بدور المخاطَب أو السامع في عملية التواصل والتخاطب اللغوي، وأعْلى دوره على دور المتكلم المنشئ للكلام على خلاف سيبويه الذي ردّ المعنى إلى قصد المتكلم في تحليله لنصوص ظاهرة العطف في العربية، ومما لا شك فيه أنّ الجرجاني بذكائه وفطنته قد التقط هذا الملحظ النفيس من سيبويه؛ فسيبويه أول مَن أشار إلى أنّ المعنى هو الأصل في الربط بين المعطوفيْن، وليس اللفظ والشكل، فيصح عند سيبويه أنْ تقولَ: «ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه» لأنك «تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه مُلْتبس به»(١)، ولا يصح العطف في نحو قولك: («ما زيدٌ ذاهباً، ولا عاقلٌ عمروٌ» لأنك «لو قلتَ ما زيدٌ عاقلاً عمروٌ» لم يكُن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول)(٢).

اتفق سيبويه وعبد القاهر الجرجاني في معالجتهما لمسألة التناسب والتشاكل والتناظر بين المتعاطفيْن في العربية على أنّ المعنى هو الأصل، وما اللفظ إلا دليلٌ على هذا التناسب في المعنى، وهذا التناسب قد يحصل في اللفظ والمعنى وهو أكمل وأوجه، وقد يتحقق في المعنى فقط وهو كافٍ، إلا أنه لا سبيل إلى ادعاء وقوع التناظر والتناسب بين المتعاطفيْن في اللفظ فقط بخلاف ما استقرّ عليه الحال عند غيرهما من النحاة والبلاغيين، ومما يجب الإشادة به أن سيبويه وعبد القاهر الجرجاني قد سبقا عصريهما بالإشارة إلى أنّ التناسب مجاله لغوي أصلاً، وليس مجاله عالم الأشياء العينية الحسية الثابتة عند المتكلم والمخاطب، بل مجاله الصحيح هو التخاطب اللغوي، فينما ردّه سيبويه إلى منشئ النص، وهو المتكلم، نجد أن عبد القاهر الجرجاني قد اختار أن يكون مصدره حال السامع أو المخاطب، وبإعمال

(١) الكتاب: ١/ ٦١.

(٢) السابق: ١/ ٦١.

هذا النظر الثاقب من الإمامين الجليلين لا يبقى لدينا معضلات تركيبية وسياقية في مجال عطف التغاير في العربية.

إنّ التناسب والتناظر بين المتعاطفين في العربية لا يرجع إلى اللفظ، وإنما يعود إلى المعنى والعلاقات المنطقية التي يربطها المتكلم والمخاطب بين المتعاطفيْن كما يتصورها عقل الإنسان، فأصل المسألة أنها قضية معنوية تعود إلى إدراك طرفي الخطاب لمضمون الكلام، وهذا التناسب إما أن يكون مُدْرَكاً بالنفس أو بالعقل، أما التناسب الذي يكون مُدْرَكاً بالنفس فمثل العلاقة المنطقية التي يربط به طرفا الخطاب (المتكلم والمخاطب) بين الأشخاص في نحو قولنا: «زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ» أو «زيدٌ طويل القامة وعمروٌ قصيرٌ» بخلاف قولنا: «زيدٌ طويل القامة وعمروُ شاعرٌ»، «وجملة القول أنها ـ أي: المشاكلة والمناسبة ـ لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لَفْقاً لمعنى في الأخرى، ومضافاً له، مثل أنّ «زيداً»، و«عمراً» إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك، مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخَر من غير شك. وكذا السبيل أبداً»(١).

أما التناسب والتناظر الذي يكون مرجعه إلى إدراك العقل له فيكون بين المعاني لا الأشخاص، وبهذا تكون: ـ «المعاني في ذلك كالأشخاص، فإنما قلتَ مثلاً: العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ» لأنّ كون العلم حسناً مضموم في العقل إلى كون الجهل قبيحاً»(٢).

تلك المناسبة الواجب توافرها بين المتعاطفيْن إما أن تكون: مناسبة فحوى (مضمون) أو مناسبة غرض، أما مناسبة الفحوى فقد أسهب عبد القاهر الجرجاني

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٥.

(٢) السابق: ٢٢٦.

في بيانها في النص السابق، وأما مناسبة الغرض فتكون في اتحاد الجملتين المتعاطفتيْن في غرض الخبر أو الإنشاء، جزم بذلك د/ أحمد المتوكل حيث قال: «والمناسبة نوعان: مناسبة فحوى ومناسبة غرض. في باب المناسبة من حيث الفحوى يقول الجرجاني.... وأما شروط المناسبة من حيث الغرض فأنْ تكون الجملتان المعطوف بينهما كلتاهما جملتين خبريتين... أو جملتين استفهاميتين... أو جملتين أمريتين... قال تعالى: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ**﴾ [الشرح: ١ – ٢]، حيث عطفت جملة خبرية على جملة استفهامية، وعلّلوا جواز العطف في مثل هذه الحالات بأنّ المسوّغ له هو أنّ الجملة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث الغرض الفرعي، وإنْ كانت استفهامية من حيث الصيغة»(١).

إن أغلب النحاة بعد سيبويه إلى عبد القاهر الجرجاني، وكذا الذين خلفوا الجرجاني أقاموا تصانيفهم وتآليفهم النحوية بهدف سلامة النطق والصحة اللغوية ردعاً لما ظهر من اللحن في كتاب الله من الأعاجم وغيرهم، وغفلوا عن الهدف الأسمى لِسَنِّ قواعد العربية وهو: التنقيب عن أسرار الإعجاز القرآني، وبهذا ظهر اهتمامهم باللفظ وتقديمهم إياه على المعنى، مما أثّر في صياغة نظريتهم اللغوية التي أَوْلت العامل وأثره دوراً غير مسبوق في درسهم اللغوي، وغاب عن أكثرهم حينئذٍ تَقدُّم المعنى على اللفظ، مما جعلهم يعتقدون أنّ التناسب والمشاكلة والتناظر بين المعطوفيْن لا يكون إلا في اللفظ، أو يلزم وقوعه في اللفظ، ونتج من هذا التصور رفضهم لمسائل عطف التغاير في القرآن الكريم وغيره، وأخذوا يتأولونها مع أن نصوص القرآن الكريم ثرية بشواهد عديدة في عطف التغاير.

فلسفة عطف النسق في العربية تتجاذبها قوتان تبدوان متناقضتين، أما أولاهما: فقوة التناسب لتحقيق الاشتراك في الحكم، وقد أسلفت الحديث عنها،

(١) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد: ١٨٩ ـ ١٩٠.

واستقر رأي الباحث على أنّ التناسب لفظي معنوي، لكنّ العربي قد يستغني عن التناسب والتناظر في اللفظ إذا تعذر ذلك بتحقق التناسب في المعنى فقط، وهو الأصل، ويمتنع أن يكون التناسب في اللفظ فقط؛ ولقد ضيق أغلب النحاة واسعاً إذ قصروه على التناسب اللفظي فخَصُّوه بالاشتراك في العلامة الإعرابية والصيغ اللفظية، والحق أن هذا الاشتراك في باب عطف النسق يكون في معنى الجمع المطلق، وليس مقصوراً على التوافق اللفظي في الإعراب، وقد صحّ عندي مذهب سيبويه ومَن وافقه بجواز وقوع عطف التغاير بلا قيد ولا شرط إلا مجرد ربط الجملة المعطوفة بالجملة المعطوف عليها ونحوها بسبب، أي: برابط معنوي تدركه النفس أو العقل السليم.

أما القوة الأخرى التي يلزم توافرها في باب عطف النسق فهي الاختلاف بين المتعاطفين، كي يتحقق كون الأول ليس الثاني، «فالشيء لا يُعطف على نفسه عند النحاة»، أصل راسخ في نظرية النحو العربي، إلا أنّ الفهم غير الصحيح قد خصّه باللفظ دون المعنى، والحق البيِّن أن هذا الاختلاف أساسه المعنى الحاصل بالصياغة، وما الصيغة واللفظ إلا دليلان على المعنى، فلا اعتداد بالصيغة إلا بقدر ارتباطها بالمعنى، فالجرجاني قد قرن بين الجمع والعطف في سياق تحليله لإحدى صور التشبيه قائلاً: «الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجري مجرى العطف في المختلف»(١)، ومفهوم الكلام أن الجمع يكون في اللفظين المتجانسين والمتشابهين ونحوهما مما دلّ على أكثر من اثنين، نحو: جاء المسلم والمسلم والمسلم، فتصبح عند الجمع: جاء المسلمون، أما العطف فيكون فيما اختلف لفظه، نحو: جاء محمد وأحمد.

أوضح الرضي بجلاء هذا الفرق بين التثنية والجمع والعطف في سياق حديثه عن

(١) أسرار البلاغة: ١٩٩.

التعدد والتكرير في باب التنوين حيث قال: ـ «التثنية: ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى، والجمع ضم مفرد إلى مثلَيْه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى... والتكرير ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير»(١)، مما سبق عرضه يتضح للناظر أنّ الجرجاني يقصد بالضم في باب التثنية والجمع اللفظ فقط دون المعنى وكذا التشبيه، يؤكد ذلك قوله: ـ «اعلم أنّ الواو أول حروف العطف، ومعناها الجمع بين الشيئين، لأنهما في الاسمين المختلفيْن بإزاء التثنية في المتفقيْن»(٢)، يظهر للناظر في النصوص السابقة أثر المنطق العقلي في صوغ أصول القواعد النحوية، فالتثنية والجمع تعددٌ للمتشابه والمتجانس في اللفظ، أما العطف فهو تكرير وتعدد لغير المتجانس في اللفظ، والحق الذي لا مراء فيه من خلال إعادة القراءة في تراثنا المجيد أن هذا التعدد في باب عطف النسق يكون في اللفظ والمعنى معاً، وقد يقع في المعنى دون اللفظ، لكن لا سبيل إلى وقوعه في اللفظ دون المعنى كما يظن أغلب النحاة الذين تأولوا شواهد عطف التغاير في العربية.

ضيّق النحاة واسعاً وحصروا الاختلاف بين المتعاطفيْن في اللفظ، وصاغوا لنا أصلاً نفيساً في بابه ألا وهو: «لا يعطف الشيء على نفسه»، لكنهم وجهوا الأفهام لهذا الأصل إلى اللفظ دون المعنى؛ ولذا لا يصح عند هؤلاء الذين اعتدوا باللفظ والشكل أن نقول: ـ «جاء الشيخ والشيخ»؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه واحد، ولا بد أن نغاير بينهما في اللفظ فنقول مثلاً: «جاء الشيخ والأمير»، حتى يصح مبدأ الاختلاف بين المتعاطفيْن عندهم، ولا يعطف الشيء على نفسه، والحقيقة أنّ قولنا: «جاء الشيخ والشيخ»، تعبير صحيح وعطف سليم المبنى

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، المجلد الأول ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٣٧ / ٢.

والمعنى، إذا خرجنا به من دائرة اللفظ والشكل إلى دائرة المعنى بشقيه الوضعي المعجمي والاستعمالي التخاطبي، فـ(الشيخ) لفظه ومعناه الوضعي واحد، إلا أن المعنى المقصود في الاستعمال يتعين من خلال قصد المتكلم وفهم المخاطب والسامع، فقد يكون «الشيخ» الأول دالاً على الشخص الذي علمني وأدبني، أما «الشيخ» الثاني فيقصد به شخص آخر طاعن في السن صَحِب الشيخ الأول لا غير، وحينئذٍ يجوز العطف ولا يمتنع وفق هذا المعنى القائم على تفعيل المقصود بالمعنى، وإبراز دور المتكلم والمخاطب، فشرط عطف النسق الخاص بالاختلاف بين المتعاطفيْن يجب أن يُخَصَّص بالمعنى الاستعمالي، لا باللفظ والشكل ومعناه الوضعي المعجمي، ولعل هذا المعنى الذي استقر لديّ هو المقصود في كلام المبرد في قوله: «ولا يقع العطف على استواء إلا أن تجعل الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته»(١)، ففي هذا النص وجّه المبرد الاختلاف بين المتعاطفيْن إلى المعنى لا اللفظ، ثم ختم كلامه بقوله: ـ«متى أردته» وفي هذه العبارة إشارة دالة إلى المقصود بالمعنى في كلامه، وهو المعنى الاستعمالي التخاطبي، وليس المعنى الوضعي المعجمي الجامد في المعاجم، وهو يوافق سيبويه في تغليبه لدور منشئ النص وهو المتكلم على دور المخاطب في قوله: ـ«متى أردته».

أدرك سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما من أعلام النحاة أن اللغة وسيلة للتواصل بين المتخاطبين، وليست اللغة نظاماً مجرداً من القواعد الصمّاء، بل لقد عقدوا صلة وثيقة بين ماهية اللغة ووظيفتها، وكان حديثهم عن هذا الأصل مختصراً وموجزاً ليس من باب الغفلة والنسيان ونحوهما، ولكنه من باب الاختصار والإيجاز والسكوت عمّا هو ثابت ومستقر في النفوس والعقول، ولكنّ النحاة المتأخرين عندما جمعوا هذا التراث وحملوه عن الأوائل قد اهتموا كثيراً

(١) المقتضب: ٣/ ٢٧٩.